

روح المعاني

وهو مبني على كون وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في مرتبة الأعلى من البلاغة وكون المقصود من الآية اثبات القرآن كله وبعضه من القرآن تعالى وحينئذ لا يمكن وصف الاختلاف بالكثرة لأنه لا يكون الاختلاف حينئذ إلا بأن يكون البعض منه معجزا والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد فلذا جعل وجدوا متعديا الى مفعولين أولهما كثيرا وثانيهما اختلافا بمعنى مختلفا واليه يشير قوله : لكان الكثير منه مختلفا وإنما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير القرآن تعالى كون الكثير مختلفا مع أنه يلزم أن يكون الكل مختلفا اقتصارا على الأقل كما في قوله تعالى : يصبكم بعض الذي يعدكم وهو من الكلام المنصف وبهذا يندفع ماورد من أن الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف صفة للكل في النظم وقد جعل صفة الكثرة والكثرة صفة الكثير لأننا لانسلم أن الكثرة صفة الاختلاف بل هما مفعولا وجدوا وكذا ماأورد من أنه يفهم من قوله : لكان بعضه بالغاً حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لانسلم ذلك فان المقصود أن القرآن كلا وبعضا من القرآن تعالى أى البعض الذي وقع به التحدى وهو مقدار أقص سورة منه ولو كان بعض من أبعاضه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور وهو أن لا يكون بعضه بالغاً حد الاعجاز قاله بعض المحققين وقال بعضهم : لامحيص عن الايراد الأخير سوى أن يحمل الكلام على الفرض والتقدير أى لوكان فيه مرتبة الاعجاز ففي البعض خاصة على أن يكون ذلك القدر مأخوذاً من كلام القرآن تعالى كما في الاقتباس ونحوه إلا أنه لا يخفى بعده والى تفسير الاختلاف بالتفاوت بلاغة وعدم بلاغة ذهب أبو على الجبائى الى هذا ونقل عن الزمخشري أن فى الآية فوائد : وجوب النظر في الحجج والدلالات وبطلان التقليد وبطلان قول من يقول : إن المعارف الدينية ضرورية والدلالة على صحة القياس والدلالة على أن أفعال العباد ليست بخلق القرآن تعالى لوجود التناقض فيها انتهى .

ولا يخفى أن دلالتها على وجوب النظر في الجملة وبطلان التقليد للكل وقول من يقول : ان المعارف الدينية كلها ضرورية اما على صحة القياس على المصطلح الأصولي فلا وإما تقرير الأخير على ما فى الكشف فلأن اللازم كل مختلف من عند غير القرآن تعالى على قولهم : أن لو عكس لولا ولو كان أفعال العباد من خلقه لكانت من عنده بالضرورة وكذبت القضية أو بعض المختلف من عند غير القرآن تعالى على ما حققه الشيخ ابن الحاجب والمشهور عند أهل الاستدلال فيكون بعض أفعال العباد غير مخلوقة له تعالى ويكفى ذلك فى الاستدلال اذ لا قائل بالفرق بين بعض وبعض اذا كان اختياريا وأجاب فيه بأن اللازم كل مختلف هو قرآن من عند القرآن تعالى على الأول وحينئذ لا يتم الاستدلال وذكر أن معنى ولو كان من عند غير القرآن تعالى عند الجماعة ولو كان

قائما بغيره تعالى ولامدخل للخلق في هذه الملازمة وأنت تعلم أنه غير ظاهر الارادة هنا وكذا استدل بالآية على فساد قول من زعم : إن القرآن لايفهم معناه الا بتفسير الرسول صلى الله عليه وسلم أو الامام المعصوم كما قال بعض الشيعة واذا جاءهم أى المنافقين كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما والضحاك وأبى معاذ أو ضعفاء المسلمين كما روى عن الحسن وذهب اليه غالب المفسرين أو الطائفتين كما نقله ابن عطية أمر من الأمن أو الخوف أى مما يوجب الأمن والخوف اذاعوا به أى أفشوه والباء مزيدة وفي الكشف يقال : أذاع الشر وأذاع به ويجوز أن يكون المعنى فعلوا به الإذاغة وهو